بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفضل الأنبياء والمرسلين، أما بعد:

فقد اعترض بعض المخالفين على بعض ما ألزمنا به ابنَ تيمية من اعتقاد بأنه لا موجود إلا جسم أو قائم بجسم، وذلك في كتابنا الكاشف الصغير، فادعى أن ابن تيمية كان ناقلا في هذا الأمر، ولا يجوز نسبة ما ينقله عن غيره إليه، وبالغ في كلامه بناء على ذلك الزعم.

ولما رأيت بعض الناس قد تأثروا بتلفيقه بل قل بجهالته، قلت: لا أقل من أن أوضح حقيقة الأمر، ليكونِ الناس على بصيرة وهدى، مع اعتقادي بأن أي واحد لو أنصف وتفكر قليلاً لعرف صواب ما قلناه، ودقة ما نسبناه.

وسوف أنقل أولاً ما قلته بتمامه في الكاشف الصغير عن عقائد ابن تيمية، ثم أعيد شرح المسألة وتوجيه الكلام، وأبين بعد ذلك مواضع الغلط التي وقع فيها المخالفون، فإنّ هدفنا ما هو إلا بيان الحق، والكشف عن الصواب، والله تعالى هو الموفق.

أولا

في بيان بعض أصول كلية في مذهب ابن تيمية

ما هي حقيقة الموجودات عند ابن تيمية؟

ونقصد بذلك، الوجود كله الحادث والقديم، أي أننا بعد أن اعترفنا بأن الموجودات التي تحسها هي أجسامٌ، هل يمكن أن يوجد موجود ليس جسما، سواء بالنسبة لله تعالى أو لغيره ؟ أي هل يمكن أن نتصور وجود موجود ليس جسما ؟!

ابن تيمية يصر في كثير من كتبه على أنه لا يوجد موجود مطلقا إلا أن يكون جسما أو قائما بجسم، وهذا الحكم يطلقه عاما شاملا للمخلوقات والخالق.

فقال في التأسيس (1/9): "ما ثم موجود إلا جسم أو قائم بجسم". أهـ.

ونسب هذا القول إلى الإمام أحمد !

وكلمته هذه عامة كما قلنا يريد بها المخلوقات والخالق، ثم إنه قد وضح بشكل مفصل معنى هذه العبارة العامة فقال في (1/93) : "ومعلوم أن كون الباري ليس جسما ليس هو مما تعرفه الفطرة بالبديهة، ولا بمقدمات قريبة من الفطرة، ولا بمقدمات بينة في الفطرة، بل مقدمات فيها خفاء وطول، وليست مقدمات بينة ولا متفقا على قبولها بين العقلاء، بل كل طائفة من العقلاء، تبين أن من المقدمات التي نفت بها خصومها ذلك ما هو فاسد معلوم الفساد بالضرورة عند التأمل وترك التقليد وطوائف كثيرون من أهل الكلام يقدحون في ذلك كله ويقولون بل قامت القواطع العقلية على نقيض هذا المطلوب، وإن الموجود القائم بنفسه لا يكون إلا جسما،

وما لا يكون جسما لا يكون معدوما، ومن المعلوم أن هذا أقرب إلى الفطرة والعقول من الأول ". أهـ.

لاحظ أن العبارة المسودة في آخر كلامه، هكذا هي في المطبوع، ومن حقها أن تكون "لا يكون إلا معدوما" كما يناسب السياق وكما سوف تدلل عليه بعد قليل.

وعلى كل حال فهو يقارن بين قولين.

القول الأول : قول من يقول أن الباري عز وجل ليس جسما.

القول الثاني : قول من يقول أنه يجب أن يكون جسما، لأن كل موجود يجب أن يكون جسما. وما لا يكون جسما فهو يكون معدوما.

وابن تيمية كما تراه يرجح القول الثاني بأنه أقرب إلى الفطرة والعقول.

ثم رجع ابن تيمية إلى تأكيد هذا المعنى في (1/97) فقال : "بل هذا القول الذي اتفق عليه العقلاء من أهل الإثبات والنفي : اتفقوا على أن الوهم والخيال لا يتصور موجودا إلا متحيزا، أو قائما بمتحيز وهو الجسم وصفاته.

ثم المثبتة قالوا : وهذا حق معلوم أيضا بالأدلة العقلية والشرعية، بل بالضرورة.

وقالت النفاة : أنه قد يعلم بنوع من دقيق النظر أن هذا باطل.

فالفريقان اتفقوا على أن الوهم والخيال يقبل قول المثبتة الذين ذكرت أنهم يصفونه بالأجزاء والأبعاض وتسميهم المجسمة، فهو يقبل مذهبهم لا نقيضه في الذات ".أهـ.

وهذه العبارة من ابن تيمية تصريح واضح بأنه لا يوجد موجود مطلقا إلا أن يكون جسما، بل هو يتكلم عن الباري عز وجل فيقول أنَّ الشرع والعقل والضرورة تثبت أن الله يجب أن يكون جسما، ولا تقبل نفي ذلك.

فابن تيمية يعتقد حقيقة أن الله جسم مجسم، بل لا يوجد موجود إلا أن يكون جسما، ومن ذلك الباري عز وجل. وهو يصرح كما ترى أن لوازم الجسمية التي منها الحيز ثابتة لكل ما ثبت أنه جسم ومن ذلك الباري عنده!!

فهذه هي المقدمة وهي المسألة الأولى التي تثبت بشكل عام أن ابن تيمية يعتقد أن كل موجود سواء كان واجبا أم جائزا أي خالقا أو مخلوقا، فيجب أن يكون جسما. وسوف نأتي لتفصيل مذهبه في هذه الصفة وهي مطلق الجسمية فيما يتعلق بالباري وحده زيادة على ذلك فيما يأتي.

- هذا هو الكلام بتمامه الذي كنت قد ذكرته في كتاب "الكاشف الصغير عن عقائد ابن تيمية".
- ويظهر للقارئ النبيه أنني عندما نسبت لابن تيمية العبارة الأولى، عضدتها بنقلين آخرين يدلُّ كل واحد منهما على المعنى نفسه الذي تدلُّ عليه العبارة الأولى، وإنما ذكرت ذلك لأبين أن المقصود أصالة نسبة المعنى المفهوم من العبارة، فمحل الأخذ والرد ليس الألفاظ بغض النظر عن المعنى، بل المعاني هي المقصودة بالذات.
- ونبهت على أن ابن تيمية قد نسب إلى الإمام أحمد الموافقة على هذه العبارة المذكورة، مع أنا نجزم بأن الإمام أحمد لم ينطق بهذه العبارة بالنص المذكور ولا يقول بمعناها، وكذلك نجزم أن ابن تيمية يعلم تماما أن الإمام أحمد لم ينطق بها! ومع ذلك فقد أجاز لنفسه نسبتها للإمام أحمد رحمه الله.
- فنسبتنا الكلام المذكور لابن تيمية من الباب نفسه الذي أجاز لنفسه نسبته للإمام أحمد، غير أنا افترقنا عنه بفارق مهم، وهو أن الإمام أحمد لم يقل بهذا القول، فنسبة ابن تيمية العبارة للإمام أحمد نسبة خاطئة، وأما ما فعلناه من نسبة العبارة إلى ابن تيمية فهي نسبة صحيحة غير معترَضة، وسيأتي توضيح ذلك.

- والحقيقة أن الاعتراض علينا إما أن يكون اعتراضا على نسبة المعنى الذي تدلُّ عليه العبارة لابن تيمية، بغض النظر عن اللفظ، أو أنَّ الخصم موافق على أن ابن تيمية يقول بالمعنى لكنه يخالفنا في اللفظ فيزعم أنه ليس لفظا لابن تيمية، أي إن اعتراضه إنما يكون اعتراضا على نسبة اللفظ لابن تيمية.

- وقد اعترض المعترض على نسبة القول : ما ثمَّ موجود إلا جسم أو قائم بجسم ، إلى ابن تيمية، فزعم أن ابن تيمية لا يقول بذلك القول، بل إن هذا القول ينقله ابن تيمية نقلاً فقط عن بعض النُّظَّارِ، ثم اعتبر أن نسبته إلى ابن تيمية غلط ومخالف للأمانة.

- وسوف نوضح فيما يلي غلط هذا المعترض من الجهتين؛ فإنه سيثبت للقارئ الكريم أن ابن تيمية قائل بالمعنى، وأنه موافق على اللفظ أيضا، ولو سلمنا تنزلا أنه لم يصدر
- عنه اللفظ أصالة بل نقله عن غيره، فسيثبت للقارئ أن ابن تيمية وافقه على مدلوله ومعناه، ومجرد موافقته على ذلك يسوغ لنا نسبته إليه.
- وسوف ننقل الفقرة كاملة من كلام ابن تيمية فيما يأتي ثم نعلق عليها بما يناسب المقام:
- قال ابن تيمية في بيان تلبيس الجهمية (1/9) الطبعة التي قام عليها محمد بن عبد الرحمن بن قاسم:"وطوائف من النظار قالوا ما ثم موجود إلا جسم أو قائم بجسم إذا فسر الجسم بالمعنى الاصطلاحي لا اللغوي كما هو مستقر في فطر العامة وهذا قول كثير من الفلاسفة أو أكثرهم وكذلك أيضا الأئمة الكبار كالإمام أحمد في رده على الجهمية وعبدالعزيز المكي في رده على الجهمية وعبد العزيز المكي في رده على الجهمية وغيرهما بينوا أن ما ادعاه النفاة من إثبات قسم ثالث ليس بمباين ولا محايث معلوم الفساد بصريح العقل وأن هذه من القضايا البينة التي يعلمها العقلاء بعقولهم."اهـ

أولا: بيان مصدر هذا النص

- هذا الكلام موجود أصلا في الفتاوى الكبرى لابن تيمية (5/295)، وقد نسب محقق الكتاب المذكور (الرد على أساس التقديس:بيان تلبيس الجهمية) هذه الفقرات إلى الفتاوى الكبرى (5/287)، وليس كما قال. وقد وضعه محقق الكتاب في هذا الموضع ليكمل النقص الذي في النسخة التي اعتمد عليها في تحقيق الكتاب.
- وها نحن نضع لكم صورة ضوئية للفقرة المذكورة، من طبعة مجموعة الفتاوى الكبرى الصادرة عن مكتبة الرشد (1/533).

وهؤلاء وغيرهم لا يسلمون للفلاسفة إمكان وجود ممكن لا هو جسمٌ ولا قائمٌ بجسم. بل قد صرّح أئمّتهم بأنّ بطلان هذا «القسْمِ الثالثِ» معلومٌ بالضّرورة بل قد بيّن أبو محمّدٍ عبد الله بن سعيد بن كلاب إمام الصفاتية: كأبي العبّاس القلانسي، وأبي الحسن الأشعريّ، وأبي عبد الله بن مجاهد، وغيرهم من انحصار الموجودات في المباين والمحايث، وأنّ قول من أثبت موجوداً غير مباينٍ ولا محايث معلوم الفساد بالضّرورة، مثل ما بين أولئك انحصار الممكنات في الأجسام وأعراضها وأبلغ.

وطوائف من النُّظّار قالوا: ما ثمّ موجودٌ إلاّ جسمٌ أو قائمٌ بجسم — إذا فسّر الجسم بالمعنى الاصطلاحيّ؛ لا اللُّغويّ؛ كما هو مستقرٌ في فطر العامّة. وهذا قول كثيرٍ من الفلاسفة أو أكثرهم، وكذلك أيضاً الأئمّة الكبار كالإمام أحمد في ردّه على الجهمية، وعبد العزيز المكّيّ في ردّه على الجهمية، وغيرهما، بيّنوا أنّ ما ادّعاه النفاة من إثبات قسمٍ ثالثٍ ليس بمباينٍ ولا محايث معلوم الفساد بصريح العقل، وأنّ هذه من القضايا البيّنة الّتي يعلمها العقلاء بعقولهم، وإثبات لفظ الجسم ونفيه بدعة لم يتكلّم به أحدٌ من السّلف والأئمّة؛ كما لم يثبتوا (٥/ ٢٩٥) لفظ التّحيُّز ولا نفوه، ولا لفظ الجهة ولا نفوه ولكن أثبتوا الصّفات الّتي جاء بها الكتاب والسُّنّة، ونفوا مماثلة المخلوقات.

تأمل جيدا في العبارة داخل الخط الأحمر

وأما الطبعة الحديثة لـ"بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية" المؤلفة من ثمانية أجزاء عدا جزء الدراسة والفهارس، فلم ترد هذه الفقرة في الموضع المذكور في الجزء الأول تحقيق الدكتور يحيى بن محمد الهنيدي.

ثانيا: تحليل هذه الفقرة وبيان ما يستفاد منها

المبحث الأول

شرح قول هذه الطائفة من النظار

- ذكر ابن تيمية هذا الكلام بعد أن بين أن من المتكلمين من قال بوجود موجود لا هو جسم ولا قائم بجسم، وذكر بعض الخلافات لمن قال بذلك، مما قد نبينه في رسالة أخرى، فإن مقصودنا هنا إنما هو التعليق على كلامه الوارد في الفقرة المثبتة أعلاه.
- وسوف نحلل هذه الفقرة ونشرحها لكي يتمكن أتباع ابن تيمية من فهم شيخهم، فربما يدفعهم هذا إلى التأني قبل الردِّ على المعارضين له، فإن معارضتهم ودفاعهم الأعمى عنه يتسبب –بلا شكٍّ- في استخفاف الناس بعقولهم، خاصة إذا كانوا ينفون عنه ما يقول به! وقد اختبرنا أحوالهم عاما بعد عام، وتحققنا من صدق ما كان يقوله علماؤنا عنهم من أنهم يستحلون الكذب على مخالفيهم، ويتعبدون الله تعالى بذلك، ويبالغون في الخصومة حتى تعمى أبصارهم عن رؤية الحقيقة، ثم نراهم بعد ذلك يصدقون ما افتروه من أكاذيب، ويعتقدون بأن ما اخترعوه من أوهام، عين الحقيقة والواقع!
- ولن نطيل في هذه المقدمات، بل سنشرع في المراد فنقول وبالله التوفيق:
- ابن تيمية يزعم أن طائفة من النظار قالت بما يلي:
- [لا يمكن أن يوجد موجود إلا إذا كان جسما أو قائما بجسم].
- ومعنى قولهم هذا، أنهم يحصرون الوجود كله، ويحصرون الموجودات كلها في هذين القسمين فقط.

والمقصود من الموجودات –في عبارتهم- ما يشمل الموجودات الممكنة والواجب، وهذا يستفاد من صيغة العموم (ما ثم موجود إلا جسم أو قائم بجسم)، فالنكرة المسبوقة بالنفي تعم قطعا كل الموجودات، ثم إتباعها بـ(إلا) يفيد الحصر، وكلمة أو الواردة في قولهم [جسم أو قائم بجسم] تفيد التنويع، وحصر الأقسام في هذين فقط.

- وذلك كقولك (لا إله إلا الله) فأنت تنفي الألوهية عن كل موجود وتحصرها في الله تعالى. وهكذا، فهؤلاء النظار! يحصرون الموجودات كلها –أي الجائزة والواجبة- في الأجسام وما يقوم بها.
- ولا يخفى أن المراد بالقائم بالجسم إنما هو الأعراض كالحركة والسكون وغيرهما.
- **ملاحظة**: بغض النظر عن أسماء هؤلاء النظار! كما يسميهم ابن تيمية، هل هم الكرامية، أو الفلاسفة أو المجسمة، أو غيرهم، فالمقصود بالكلام هنا حقيقة رأيهم، لا تعيين اسمهم، وإن كنا نعلم قطعا من الذي يريده ابن تيمية.

المبحث الثاني
مفهوم الجسم بالمعنى الاصطلاحي

- ذكر ابن تيمية أن هؤلاء النظار! يقولون بأن الموجودات منحصرة في الأجسام – بالمعنى الاصطلاحي وبما يقوم بهذه الأجسام من أعراض.
- فلا بدَّ من التنبيه هنا على معنى الجسم بالمعنى الاصطلاحي.
- فالجسم بالمعنى الاصطلاحي هو ما له ثلاثة أبعاد، الطول والعرض والارتفاع، ولا يهم ما هي مادة هذا الجسم وحقيقته، فكل ما له ثلاثة أبعاد فهو جسم.
- ولا يخفى أن هذا المعنى هو القدر المشترك بين المتكلمين في معنى الجسم، ولا يضرُّ ذلك قول البعض إنَّ الجسم قد يكون ممتدا في جهة واحدة فقط، فإن من قال بذلك لا ينكر أن ما امتد في ثلاثة أبعاد وجهات، فهو جسم، ولكنه لا يحصر الجسمية في ذلك.
- فالخلاصة أن هذه الطائفة من النظار! على حسب تسمية ابن تيمية لهم، يقولون: إن كل موجود –سواء أكان واجب الوجود أو ممكن الوجود- فإنه لا بدَّ أن يكون جسما، ممتد في ثلاثة أبعاد، ولا بدَّ أن يكون قائما به الأعراض، أو أمور حادثة تقوم به –أي توجد به بعد أن لم تكن موجودة- بغض النظر عن التسمية بالأعراض أو سواها.
- فإن سألنا هؤلاء النُّظَّارَ!! عن الموجود القائم بنفسه، فإنهم يقولون: إن كل موجود قائم بنفسه فلا يمكن إلا أن يكون جسما، وما لا يكون جسما لا يكون إلا معدوما.

المبحث الثالث

بيان من وافق هؤلاء النظار! في قولهم كما يفهم من هذه الفقرة

- لقد ذكر ابن تيمية بفحولة تامة، وثقة أكيدة، أن هؤلاء النظار لم يتفردوا بقولهم هذا، بل زعم أن غيرهم قد وافقهم في ذلك، ونصَّ على الموافقين لهم وها نحن نفصل في ذكرهم:
- 1- زعم أن العامة يقولون بهذا القول ويوافقون هؤلاء النظارَ، أي إن عوام الناس يقولون: إن الموجودات الواجبة والجائزة كلها أجسام أو أمور قائمة بأجسام. وهذا الزعم لا يسلم لابن تيمية، ولكنه كعادته يزج بالعوام في كل مشكلة، وكأنه يتبع أسلوب التحريض بالمعنى السياسي المشهور في هذه الأزمنة، ويلبس على الناس، فيوهمهم أن فطرتهم تستلزم القول بذلك. وقد علم القاصي والداني أن الإنسان يولد من بطن أمه عاريا عن العلوم كما قال الله تعالى (والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا)، ولكن ابن تيمية لا يسلم لهذه الآية، ويزعم أن فطرة العوام فيها ما يزعمه من هذا الاعتقاد الغريب.
- 2- كثير من الفلاسفة أو أكثرهم: في الحقيقة هناك طامات عامات في هذه الكلمات الغريبات، فابن تيمية في أكثر كتبه يزعم أنه يخالف الفلاسفة، ويبالغ في التشنيع عليهم، ويتهمهم بالإلحاد والكفر والفسوق والخروج عن حدود الديانة! ولكننا نراه هنا يصرح لنا عن مفاجأة غريبة، وهي أن هؤلاء الفلاسفة –كثير منهم أو أكثرهم على حدِّ قوله- يقولون بما يقول به هؤلاء النظار! ونحن نعلم أن قوله هذا غلط محض، ونسبة باطلة للفلاسفة. وسوف نسلم لابن تيمية –تنزلاً- صحة هذه النسبة، وسنقوم لاحقاً بالتعليق عليها بما يلائم المقام. فالحاصل إذن أن أكثر الفلاسفة أو كثير منهم، يوافقون فطر العامة، ويوافقون هؤلاء النظار في عقيدتهم التي يعتقدون بها. فلنرَ أيضا من الذين يوافقون هؤلاء النظار على حسب زعم ابن تيمية في هذه الفقرة.

- 3- ذكر ابن تيمية أن الأئمة الكبار أيضا يوافقون هؤلاء النظار في قولهم أنه لا موجود –واجبا أو جائز الوجود- إلا وهو جسم أو قائم بجسم، ومن المعلوم أن إطلاق لفظ الأئمة في هذا المقام، يراد به أئمة الإسلام، وأئمة الدين المتبعين، الذين يقتدي بهم المسلمون، ولا ريب أن ابن تيمية يعتبر هؤلاء الأئمة على الصواب، وعلى العقيدة الصحيحة، وإلا لما أطلق عليهم وصفَ
- (الأئمة الكبار)، وإلا –أي وإن لم يعتبرهم على صواب في قولهم هذا- لزم أن يبدع هؤلاء الأئمة الكبار في أصول الدين، فمن هم هؤلاء الأئمة الكبار؟ إن ابن تيمية يزعم أن الإمام أحمد بن حنبل من الأئمة الذين يوافقون هذه الطائفة من النظار في عقيدتهم، فهو ينسب إلى الإمام أحمد أنه يقول: ما ثم موجود – أي واجب أو ممكن- إلا جسم أو قائم. ثم يزعم ابن تيمية أن الإمام عبد العزيز المكي يوافق هؤلاء الطائفة من النظارَ! ثم قام ابن تيمية بتأكيد زعمه موافقة الأئمة الكبار لهؤلاء النظار بادعاء أن هؤلاء الأئمة أثبتوا انتفاء وجود قسم ثالث غير جسم وغير قائم بجسم، يعني أنهم قالوا بحصر الموجودات في الأجسام وما يقوم بها من أعراض وحوادث.
- الآن لو سألنا أنفسنا: أين هي موقع ابن تيمية من هذا الأمر كله، هل يوافق هؤلاء النظار في قولهم، أم يخالفهم ويخالف من زعم أنه يوافقهم، من فطر العوام وكثير أو أكثر الفلاسفة و الأئمة الكبار ....؟ إن جواب كل عاقل منصف قاطع بأن ابن تيمية لا بدَّ أن يكون موافقا لهؤلاء جميعاً في قولهم، وإلا لزمه مخالفة الأئمة الكبار خاصة الإمام أحمد بن حنبل بعد أن زعم أنه يقول بهذا القول، ويلزمه أن يخالف ما استقر في فطر العامة، وهذا ممتنع فإنه دائما يحتج بما يزعم أنه مستقر في فطر العامة. إذن نستطيع القول باطمئنان أن ابن تيمية يقول بقول هذه الطائفة من النظار أيضا.

- تنبيه: لا شكَّ أن الإمام أحمد بن حنبل لم يتلفظ بصراحة في كتبه بهذه العبارة التي نسب ابن تيمية القول بمضمونها إليه، أعني [ما ثم موجود إلا جسم أو قائم بجسم]، ومع ذلك فإن ابن تيمية صحح لنفسه أن ينسب إليه القول بها.
- ولا شك أن الإمام عبد العزيز المكي لم يتلفظ بهذه العبارة أيضا، ومع ذلك أجاز ابن تيمية لنفسه أن ينسب إليه القول بها لمجرد أنه اعتقد أنه يقول بمعناها.
- وكذلك نحن نجزم أنه ليس جميع العوام قالوا بنص هذه العبارة، ومع ذلك فقد نسب ابن تيمية القول بها إليهم. وكذلك القول في الفلاسفة.
- إذن نستنتج من ذلك كله: أننا يجوز أن ننسب القول بهذه العبارة لابن تيمية، وإن لم يصدر منه التلفظ بها ابتداءً، بل سبقه بها غيره ممن زعم أنهم يقولون بها، فموافقة ابن تيمية على معنى هذه العبارة كافٍ إذن في تصحيح نسبة قوله بها.
- إذن كما صحَّ لابن تيمية أن يقول إن الإمام أحمد بن حنبل والإمام عبد العزيز المكي وأكثر الفلاسفة والعامة يقولون:" ما ثم موجود إلا جسم أو قائم بجسم "، فكذلك يصح لنا أن نقول: إن ابن تيمية يقول:" ما ثم موجود إلا جسم أو قائم بجسم "، والدليل على صحة نسبتنا القول بهذا لابن تيمية هو موافقته على مضمونها، واستدلاله على صحتها بما ذكره وبيَّنَّـاه.
- خاصة أنه نسب لـ الأئمة الكبار أنـهم بينوا أن هذه القضية من:
- " القضايا البينة التي يعلمها العقلاء بعقولهم "، ووافق على ذلك ولم ينقض قولهم.
- فيستحيل أن يخالف ما يقول به العقلاء بزعمه،كما يستحيل أن يخالف القضايا التي يصفها أنها بينة. وإلا لزمه التهافت الصريح

تساؤل؟!

- هل يوافق أتباع ابن تيمية المعاصرون على هذا القول الذي ينسبه إلى الإمام أحمد ابن حنبل، وذلك بغض النظر عن موافقة ابن تيمية له أو لا؟
- إن وافقوه على ذلك؛
- فإما أن يقولوا إن ابن تيمية مخالف لأحمد بن حنبل في أصل من أصول علم التوحيد، وهذا مستلزم لتبديع أحدهما أو تكفيره.
- أو يقولوا: إن ابن تيمية موافق له، وعلى ذلك لا يحقُّ لهم استنكار نسبة هذا القول إليه.

زيادة بيان لإقامة الحجة على التيميين لعلهم يذَّكرون

- سنعيد شرح العبارة الثانية التي كنا أوردناها في كتاب الكاشف الصغير عن عقائد ابن تيمية، والسبب الذي من أجله نقوم بذلك، هو
- **أولاً**: أتباع ابن تيمية منهم من ليس عنده القدرة على فهم كلام شيخهم وإمامهم، وهذه طامة عظيمة، فلذلك سنقوم بإعادة شرح ما أوجزناه لعلهم يفهمون.
- **ثانياً**: بعض التيميين يفهمون ما المقصود من كلامنا، ولكن لارتباطهم العضوي والمادي والنفسي ببعض الجهات والمراكز والهيئات، لا يمكنهم أن يعترفوا بما نقوله من الحقِّ، فتراهم يتبعون طريقة التظاهر بعدم الفهم، والحاذق منهم يحاول أن ما نستدلُّ به من كلام ابن تيمية لا يدلُّ فعلا على ما ننسبه إليه.

فلذلك سنحاول إتعاب أنفسنا أكثر معهم، حرصا على إقامة الحجة عليهم، ولعل هذا يساعد في تفتح عيونهم وقلوبهم التي أصابها الصدأ من استمرار مداومتهم على ما هم عليه.

- **ثالثا**: بعض الناس الذين لا تعمق عندهم في هذه العلوم والأفكار والمعاني –سواء في ذلك عوام الأشاعرة وغيرهم- ربما ينخدعون بما يلقيه التيميون من شبه وتشكيكات على كلامنا في "الكاشف الصغير"، فلذلك نرى من المفيد أن نعيد الشرح والتوضيح لهؤلاء ولغيرهم من مريدي معرفة الحق في هذا النزاع.

➢ فها هو ما قلنا في "الكاشف الصغير عن عقائد ابن تيمية"منذ أكثر من سبع سنوات:

➢ " وكلمته هذه [أي قوله "ما ثم موجود إلا جسم أو قائم بجسم"]عامة كما قلنا يريد بها المخلوقات والخالق، ثم إنه قد وضح بشكل مفصل معنى هذه العبارة العامة فقال في (1/93) : "ومعلوم أن كون الباري ليس جسما ليس هو مما تعرفه الفطرة بالبديهة، ولا بمقدمات قريبة من الفطرة، ولا بمقدمات بينة في الفطرة، بل مقدمات فيها خفاء وطول، وليست مقدمات بينة ولا متفقا على قبولها بين العقلاء، بل كل طائفة من العقلاء، تبين أن من المقدمات التي نفت بها خصومها ذلك ما هو فاسد معلوم الفساد بالضرورة عند التأمل وترك التقليد وطوائف كثيرون من أهل الكلام يقدحون في ذلك كله ويقولون بل قامت القواطع العقلية على نقيض هذا المطلوب، وإن الموجود القائم بنفسه لا يكون إلا جسما،

➢ **وما لا يكون جسما لايكون معدوما، ومن المعلوم أن هذا أقرب إلى الفطرة والعقول من الأول** ". أهـ.

لاحظ أن العبارة المسودة في آخر كلامه، هكذا هي في المطبوع، ومن حقها أن تكون "لا يكون إلا معدوما" كما يناسب السياق وكما سوف تدلل عليه بعد قليل، وعلى كل حال فهو يقارن بين قولين.

القول الأول : قول من يقول أن الباري عز وجل ليس جسما.

القول الثاني : قول من يقول أنه يجب أن يكون جسما، لأن كل موجود يجب أن يكون جسما. وما لا يكون جسما فهو يكون معدوما.

وابن تيمية كما تراه يرجح القول الثاني بأنه أقرب إلى الفطرة والعقول."اهـ

وهذه الفقرة التي نقلناها في الكاشف الصغير كانت موجودة في الطبعة القديمة لكتاب ابن تيمية "بيان تلبيس الجهمية" في (1/93)، وهذه الفقرة موجودة أيضا في النسخة الجديدة المحققة من هذا الكتاب، وها هي صورتها من الجزء الأول صفحة 358-359، من الطبعة الجديدة للكتاب التي أخرجتها وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف-الأمانة العامة:

ولنبدأ بإيضاح كلام الإمام الرازي قبل ذكر ما ردَّ به عليه ابن تيمية، فالإمام الرازي رحمه الله تعالى يقول ما حاصله:

إن كلا من الحنابلة والكرامية الذين يخالفون أهل الحق فيقولون بأن الله تعالى مؤلف من أجزاء وأعضاء، وأنه جسم، ومع ذلك فيزعمون أنه غير مركب، يلزمهم إثبات موجود لا يستطيع الوهم والخيال أن يدركه، بمعنى أن الوهم والخيال لا يقبل أن يتصور مثل هذا الموجود، وإذا صحَّ لنا إثبات أن هذا الأمر يلزم المخالفين لنا، فإنا نقول لهم: لا يجوز لكم أن تشنعوا على أهل الحق أنهم يخالفون العقل والوهم والخيال، في قولهم بأن الله تعالى موجود لا في مكان ولا في زمان، وأنه ليس له حد وليس جسماً ولا مؤلفا من أعضاء وأجزاء....الخ.

هذا خلاصة كلام الإمام الرازي...

- وقد بين الإمام الرازي كيفية لزوم مخالفة الوهم والخيال لكل من الكرامية والحنابلة، فقال في أساس التقديس: في إلزام الكرامية بما وضحناه

" أما الكرامية. فإنا إذا قلنا لهم، لو كان الله تعالى مشاراً إليه بالحس، لكان ذلك الشيء إما أن يكون منقسما فيكون مركبا- وأنتم لا تقولون بذلك- وإما أن يكون غير منقسم، فيكون في الصغر والحقارة، مثل النقطة التي لا تنقسم، ومثل الجزء الذي لا يتجزأ- وأنتم لا تقولون بذلك.

- وعند هذا الكلام قالوا: إنه واحد منزه عن التركيب والتأليف، ومع هذا، فإنه ليس بصغير ولا حقير. ومعلوم: أن هذا الذي التزموه مما لا يقبله الحس والخيال، بل لا يقبله العقل أيضاً. لأن المشار إليه بحسب الحس، إن حصل له امتداد في الجهات والأحياز، كان أحد جانبيه مغايراً للجانب الثاني. وذلك يوجب الانقسام في بديهة العقل. وإن لم يحصل له امتداد في شيء من الجهات، لا في اليمين ولا في اليسار ولا في الفوق ولا في التحت، كان نقطة غير منقسمة، وكان في غاية الصغر والحقارة. وإذا لم يبعد عندهم التزام كونه غير قابل للقسمة، مع كونه عظيما، غير متناه في الامتداد (مع أن هذا جمع بين النفي والإثبات، ومدفوع في بدائه العقول (فكيف حكموا بأن القول بكونه- تعالى- غير حال، ولا مباين عنه بحسب الجهة: مدفوع في بدائه العقول)؟"اهـ

- ثم بيَّن رحمه الله تعالى كيفية لزوم مخالفة الوهم **لمن خالف من الحنابلة قول أهل الحقِّ فقال:**

- " وأما الحنابلة الذين التزموا الجزاء والأبعاض، فهم أيضاً معترفون بأن ذاته تعالى مخالف لذوات هذه المحسوسات. فإنه تعالى لا يساوي هذه الذوات في قبول الاجتماع والافتراق والتغير والفناء، والصحة والمرض، والحياة والموت. إذ لو كانت ذاته- تعالى- مساوية لسائر الذوات في هذه الصفات، لزم: إما افتقاره إلى خالق آخر- وعلى هذا يلزم التسلسل- أو يلزم القول بأن الإمكان والحدوث غير محوج إلى الخالق- وذلك يلزم منه نفي الصانع- فثبت: إنه لابد لهم من الاعتراف بأن خصوصية ذاته- التي بها امتازت عن سائر الذوات- لا يصل الوهم والخيال إلى كنهها- وذلك اعتراف بثبوت أمر على خلاف ما يحكم به الوهم ويقضي به الخيال. وإذا كان الأمر كذلك، فأي استبعاد في وجود موجود غير حال في العالم ولا مباين بالجهة للعالم، وإن كان الوهم والخيال لا يمكنهما إدراك هذا الموجود؟

وأيضاً: فعمدة مذهب الحنابلة أنهم متى تمسكوا بآية أو بخبر يوهم ظاهره شيئاً من الأعضاء والجوارح، صرحوا بأنا نثبت هذا المعنى لله تعالى على خلاف ما هو ثابت للخلق. فأثبتوا لله-تعالى- وجهاً، على خلاف وجوه الخلق، ويداً على خلاف أيدي الخلق. ومعلوم أن اليد والوجه بالمعنى الذي ذكروه مما لا يقبله الخيال والوهم. فإذا عقل إثبات ذلك على خلاف الوهم والخيال. فأي استبعاد في القول بأنه تعالى موجود، وليس داخل العالم ولا خارج العالم. وإن كان الوهم والخيال قاصرين عن إدراك هذا الموجود؟" انتهى كلام الإمام الرازي

- وإذ تبين الآن ما استدلَّ به الإمام الرازي في وجه المخالفين من الحنابلة والكرامية، وظهر لذوي العقول السليمة مدى قوته ودقة معانيه، وسداد مبانيه، فلنشرع الآن في إيراد كلام ابن تيمية وبيان ما وقع فيه من مغالطات.
- قال ابن تيمية في بعض الوجوه التي ردَّ فيها على الإمام الرازي، وذلك في كتاب "بيان تلبيس الجهمية":

ص ٨٧ المثبتة والنفاة متفقون على أن معاني الصفات التي حكاها الرازي عن الحنابلة هي التي يفهمها الجمهور من النصوص من غير إنكار لها ولا قصور في الوهم والخيال عنها

الوجه الثاني والأربعون[٣]: أن جميع الناس من المثبتة والنفاة متفقون على أن هذه المعاني/ التي حكيتها[٤] عن خصمك هي التي تظهر للجمهور ويفهمونها من هذه النصوص،

---

(١) الخطاب للرازي.

(٢) حذق العمل إذا مَهَر به.
انظر مختار الصحاح للرازي ص١٢٧، والقاموس المحيط ج٣/٢٢٦.

(٣) في (ك) و(ط) «والوجه السبعون» وهو خطأ في العد كما تقدم فصوبته.

(٤) في (ك) و(ط) «حكيناها» والتصويب من حاشية (ط) لأن المؤلف يخاطب الرازي.

٣٥٨

- قال ابن تيمية متابعاً:

من غير إنكار منهم لها ولا قصور في خيالهم ووهمهم عنها، والنفاة المعتقدون انتفاء هذه الصفات العينية لم يعتقدوا انتفاءها لكونها مردودة في التخيل والتوهم، ولكن اعتقدوا أن العين التي تكون كذلك هو جسم، واعتقدوا أن البارئ ليس بجسم، فنفوا ذلك.

- التعليق على كلام ابن تيمية:

ابن تيمية كما تراه يقول: إن المعاني التي يقول الإمام الرازي بنفيها، وهي الأعضاء والجسمية، والحدود ...الخ.

فيقول ابن تيمية للإمام الرازي: أنت تزعم أن إثبات الأعضاء والحدود والجسمية لله تعالى منافٍ للوهم، وأن خيال الناس لا يمكن أن يقبله، ولذلك فأنت تزعم أن من يقول بذلك فهو مخالف للعقل والنقل.

ثم يستدرك ابن تيمية فيقول: ولكن الحق الذي لا ريب فيه، أن إثبات الأعضاء والأجزاء لله، وكذلك إثبات الجسمية لله ليس فيه شيء يخالف الوهم والخيال، بل الحقُّ أن الوهم والخيال يقبل كون الله تعالى جسما ومركبا من أعضاء ويقبل أن يكون الله تعالى ممتدا في المكان ومتحيزاً.

- ثم يقول ابن تيمية: إن النُّفاةَ لكون الله تعالى جسما لم ينفوا كونه جسما لكون أوهامهم وخيالهم لم يقبل تصور الله كذلك، بل لأنهم اعتقدوا استحالة كون الباري جسما، واعتقدوا أن كل من كان له يد هي جزء له وبعض لذاته، ووجه هو عين ثابتة له، ...الخ، اعتقدوا أن كل من ثبت له ذلك فهو جسم، ولما استحال عندهم كونه جسما منعوا إثبات هذه الأمور (أي اليد التي هي جزء وبعض وركن، والوجه الذي هو جزء وبعض...وهي ما يسميها ابن تيمية بصفات الأعيان). إذن فالسبب في معارضة هؤلاء لإثبات هذه الأمور لله تعالى عند ابن تيمية هو اعتقاد ثبوت التلازم بين هذه الأمور، وبين كون من ثبتت له جسما، ثم اعتقادهم استحالة التجسيم لله.

هذا هو تحليل كلام ابن تيمية لمن لم يستطع أن يفهم مراده....

وليس أمام ابن تيمية للانفكاك من كلام الرازي إلا أحد أمرين:

- الأول: أن يمنع مخالفة معارضة تلك الأمور العينية للوهم والخيال، ويزعم أن الخيال يقبلها ويرضى بإثباتها لله تعالى.
- الثاني: أن يزعم أنه لا يوجد دليل على امتناع كون الله تعالى جسما. فإنه إذا منع تلك المقدمة، انسدَّ الباب أمام الرازي لكي يثبت استحالة نسبة تلك الأعضاء والأجزاء لله تعالى بسبب استلزامها للجسمية.

ويلزمه عند ذلك، أن يقرر ثبوت تلك الأعضاء لله تعالى، ويقرر كون الله تعالى جسما....

- والحقيقة أن ابن تيمية قد قال بهذا الاحتمال الثاني بتمامه،

فصرح أولا أنه لا دليل على امتناع كون الله تعالى جسما، وعلى ذلك فإن كان ثبوت تلك الأعضاء يستلزم إثبات الجسمية لله تعالى، فهو يقول بأن الله تعالى جسم، ويعتقد بذلك. وهذا هو حال العديد من التيميين في هذا العصر كابن عثيمين في شرحه على العقيدة الواسطية.

- وسوف ترى بعينيك كيف يعترف ابن تيمية بذلك كله.

- وأما القسم الأول، فقد تهافت فيه ابن تيمية كثيرا، وألزم الإمام الرازي بما لا يلزمه! إلا إن لم يفهم ما الذي يثبته الإمام الرازي على الكرامية ومن وافقهم من الحنابلة، فشرع في إلزامه بناء على فهمه، أو عدم فهمه!

- ويوجد احتمال آخر: وهو أن يكون ابن تيمية قد فهم تماما ما الذي أراده الإمام الرازي بإلزامه، ولكنه كعادته يغالط في المجادلة ليحاول التملص وإظهار أن الرازي يتناقض في أقواله واستدلالاته.

- وبيان ذلك:

أن الإمام الرازي إنما ألزمهم كما قلنا في المقدمة بأن اعتقادهم كون الله تعالى له أعضاء أو كونه جسما، مع نفيهم لوجود المقدار له والحيز والامتداد في الأبعاد، يلزمهم من الجمع بين هاتين المقدمتين استحالة قدرة الوهم والخيال على تصور الله تعالى. وهذا يخالف اعتقادهم، ويعارض تشنيعهم على أهل الحق من الأشاعرة عندما يقولون: إن الله تعالى موجود ولكنه لا صورة له ولا حيز له ولا هو محدود، ولا هو في مكان، ولا امتداد لذاته، وليس مركباً من أعضاء، ...الخ، فيشنع الكرامية والحنابلة عليهم فيقولون: هذا الموجود الذي تعتقدون به لا يمكن تصوره في الخيال والوهم لا يقبله.

فيحتجون على أهل السنة بمعارضة الوهم والخيال، لأنهم يتخذون الوهم والخيال مرجعين ومصدرين من مصادر المعرفة والعلوم.

ولذلك يلزمهم الإمام الرازي بمخالفة الوهم والخيال بالطريقة التي رأيناها.

ولا أعتقد أن ابن تيمية لم يفهم تماما مراد الإمام الرازي رحمه الله تعالى في إلزامه، ولكنه كعادته يغالط في كلامه، ويرمي خصومه من أهل السنة باتهامات التناقض ومخالفة الفطرة السليمة والكتب السماوية وكلام الأنبياء إلى آخر ادعاءاته التي صارت محفوظة معروفة! ولا يتأثر بها إلا غرٌّ.

ثم قال ابن تيمية:

ومعلوم أن كون البارئ ليس جسمًا ليس هو مما تعرفه الفطرة بالبديهة ولا بمقدمات قريبة من الفطرة، ولا بمقدمات بينة في الفطرة؛ بل بمقدمات فيها خفاء وطول، وليست مقدمات بينة، ولا متفقًا على قبولها بين العقلاء؛ بل كل طائفة من العقلاء تبين أن من المقدمات التي نفت بها خصومها ذلك ما هو فاسد معلوم الفساد بالضرورة عند التأمل وترك التقليد، وطوائف كثيرة من أهل الكلام يقدحون في ذلك كله، ويقولون: بل قامت القواطع العقلية على نقيض هذا المطلوب، وأن الموجود القائم بنفسه لايكون إلا جسمًا، وما لايكون جسمًا لايكون إلا[١] معدومًا. ومن المعلوم أن هذا أقرب إلى الفطرة والعقول من الأول.

وإن قال النفاة: إن هذا حكم الخيال والوهم، فقد اتفقوا على أن الوهم والخيال يثبت الصانع على قول مثبتة الجسم لا على قول نفاته. فإذا كان الوهم والخيال يثبته كذلك، بإقرار النفاة فكيف تكون هذه الصفات منفية عنه في حكم الوهم

---

(١) «إلا» ساقطة من (ط).

والخيال؟! هذا خلاف ما اتفق عليه النفاة والمثبتة؛ بل على هذا التقدير يكون الوهم والخيال مقرًا بما قاله أهل الإثبات في الذات والصفات دون ما قاله النفاة. وهذا أمر بين لايتنازع فيه عاقلان.

انتهى كلام ابن تيمية

- **أقول:** الحقيقة أن هذه الفقرة مهمة جداً، وهي في غاية الخطورة. ولذلك سنلفت النظر إلى بعض أهم ما فيها، فالمنصف يكفيه قراءتها ليعرف حقيقة اعتقاد ابن تيمية. وأما المغالط المتعصب المتبع للهوى، فلو أتى ابن تيمية نفسُهُ ليقول له إنني أثبت الحد والجهة ومعنى الجسمية بالمعنى الاصطلاحي لله تعالى، لحاول أن يصرف كلامه عن معناه.

ونحن لا نستبعد أن يكون العديد من التيميين يعرفون تماماً حقيقة اعتقاد الرجل، ولكنهم يحاولون التستر عليه عندما يواجهون بالانتقاد الوارد عليه، وأما فيما بين أنفسهم فيعترفون تماما باعتقاده.

فلنبدأ تحليل بعض أهم مواضع كلامه هنا.

- **أولا:** إنه يقول إن نفي كون الله تعالى جسما، ليس مما تعرفه الفطرة بالبديهة، ولا بمقدمات قريبة من الفطرة.

وإن نفي كون الله تعالى جسما لا تعرفه الفطرة بمقدمات بينة في الفطرة.

وإن ادعى إنسان أنه يعرف نفي كون الله تعالى جسما، فلا يمكن أن يعرفه بمقدمات بديهية ولا قريبة من الفطرة، بل إن سلم له ذلك فلا يمكن أ، يأتي إلا بمقدمات فيها خفاء وطول، وليست متفقا عليها بين العقلاء.

فالمقدمات التي يعتمد عليها نفاة كون الله تعالى جسما، كل طائفة من العقلاء تنفي بعض تلك المقدمات. .

وهو قد قال: إن العقلاء عندما يتركون التقليد فإنهم يبطلون تلك المقدمات التي يعتمد عليها من ينفي كون الله تعالى جسما.

إذن لا حجة لدى من ينفي كون الله تعالى جسما إلا التقليد لغيره. فمن تجرد من التقليد فإنه لا ينفي كونه تعالى جسما.

إذن فالعاقل المجتهد عند ابن تيمية لا ينفي الجسمية عن الله تعالى...!

هذا هو صريح كلامه ليس استنباطا منه، ولا إلزاما له به.

- ثانيا: ثم إنه يقول: إن طوائف كثيرة من أهل الكلام يقدحون في ذلك كله.
- نسأل هنا: على ماذا يعود اسم الإشارة في قوله "يقدحون في ذلك كله"...؟
- الجواب: من الواضح أنه يعود على جميع المقدمات التي يعتمد عليها نفاة الجسمية عن الله تعالى.

ومن الواضح أنه يعود على الأدلة التي يعتمد عليها نفاة الجسمية عن الله تعالى.

إذن فابن تيمية يذكر الآن طائفة من المتكلمين ينفون الأدلة التي تدل على نفي كون الله تعالى جسما...

فلا بدَّ أن تكون هذه الطائفة من المتكلمين غير نافين للجسمية عن الله تعالى، فهم إذن من المجسمة المثبتين لكون الله تعالى جسماً.

- ثالثا: إذن صار عندنا الآن طائفتان

- الأولى: تنفي كون الله جسما، ويحكم عليها ابن تيمية بأن مقدماتها ليست فطرية، ولا بديهية، بل هي خفية، بل إن الأدلة والمقدمات التي يعتمدون عليها، باطلة عند النظر المجرد والابتعاد عن التقليد.

فابن تيمية إذن يعارض الذين ينفون الجسمية عن الله تعالى.

- وأما الطائفة الثانية: فإنها تنفي جميع الأدلة التي يعتمد عليها نفاة الجسمية؛ فهؤلاء إذن يثبتون التجسيم لله تعالى.

- رابعا: وأما قول ابن تيمية "وما لا يكون جسما لا يكون إلا معدوما"، فقد سقطت كلمة "إلا" من الطبعة الأولى من تلبيس الجهمية وكنت قد نبهت على ذلك في كتاب "الكاشف الصغير" قبل ثمان سنوات تقريبا لأن المعاني التي يريد ابن تيمية إثباتها لا تكتمل إلا بوجود كلمة "إلا" وقد تنبه إليها أتباع ابن تيمية الآن وأثبتوها في الطبعة الجديدة من الكتاب ذاته التي قامت عليها وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

ما ورد في الكاشف الصغير

عند التأمل وترك التقليد وطوائف كثيرون من أهل الكلام يقدحون في ذلك كله ويقولون بل قامت القواطع العقلية على نقيض هذا المطلوب، وإنَّ الموجود القائم بنفسه لا يكون إلا جسماً، وما **لا يكون جسماً لا يكون معدوماً، ومن المعلوم أن هذا أقرب إلى الفطرة والمعقول من الأول**». اهـ.

٣٤

لاحظ أن العبارة المسوَّدة في آخر كلامه، هكذا هي في المطبوع، ومن حقها أن تكون «لا يكون إلا معدوماً» كما يناسب السياق وكما سوف ندلل عليه بعد قليل، وعلى كل حال فهو يقارن بين قولين:

وهذه هي صورة كلام ابن تيمية من الطبعة الأولى من الرد على أساس التقديس (1/94)

معلوم الفساد بالضرورة عند التأمل وترك التقليد، وطوائف كثيرون من اهل الكلام يقدحون فى ذلك كله، ويقولون بل قامت القواطع العقلية على نقيض هذا المطلوب، وأن الموجود القائم بنفسه لا يكون الا جسما، وما لا يكون جسما لا يكون معدوما. ومن المعلوم أن هذا أقرب الى الفطرة والعقول من الأول.

وكون الباري ليس جسما ليس بديهيا

والسؤال الحاسم الآن

- مع في أيِّ طائفة يقف ابن تيمية

هل يقف مع الطائفة الأولى، أم الثانية؟

هل يقف مع نفاة الجسمية عن الله تعالى، أم يقف مع مثبتي الجسمية لله تعالى عن ذلك؟!

- إن ابن تيمية يصف قول المثبتين لكون الله تعالى جسما، ويذكر أنهم يزعمون أن القواطع العقلية قامت على نقيض هذا المطلوب، والمطلوب هنا نفي الجسمية، ونقيضه هو إثبات الجسمية، فهؤلاء إذن يقولون إن القواطع العقلية قد قامت على إثبات الجسمية لله تعالى.

وهذه الطائفة تقول: إن الموجود القائم بنفسه لا يكون إلا جسما، وما لا يكون جسما لا يكون إلا معدوما.

إذن هذه الطائفة تحصر الموجودات القائمة بنفسها في الأجسام، فكل موجود قائم بنفسه، فهو جسم، وما لا يكون جسما لا يكون إلا معدوما!

ألا يذكرنا هذا بالقول الذي نسبه ابن تيمية سابقاً إلى الأئمة الكبار، والعوام وكثير من الفلاسفة بل أكثرهم!

وزعم كما في النص السابق أن هذا القول هو الذي يقول به الأئمة الكبار مثل الإمام أحمد وعبد العزيز المكي، وأن الحجة القائمة عليه بينة عند العقلاء.

وأثبتنا سابقا أنه لا بدَّ أن يكون قائلا بهذا القول.

وما نراه في هذه الفقرة يؤيد تماما ما انتهينا إليه سابقاً، من أن ابن تيمية يؤيد رأي من يحصر الموجودات في الأجسام والأمور القائمة في الأجسام.

ولذلك فهو يختم الفقرة السابقة بقوله

"ومن المعلوم أن هذا أقرب إلى الفطرة والعقول من الأول"اهـ

وكلمة "هذا" في هذه العبارة تعود إلى الرأي الثاني، وهو رأي من يثبت الجسمية لله تعالى.

فهذا تصريح من ابن تيمية بأنَّهُ يُرَجِّحُ قولَ الطائفة الثانية، وهي الطائفة التي تقول إن الله تعالى جسم.

ولا يجوز بعد هذا البيان أن يبقى أتباع ابن تيمية يغالطون الناس فيصورون رأيه على خلاف ما هو عليه.

ولا يجوز أن يستمروا على زعمهم بأنا عندما ننسب هذا القول إليه، فإنا نغالط مغالطة... والحاذق يعلم تمام العلم أن أتباعه في هذا الزمان مجرد مغالطين لا قيمة لأفهامهم ولا لشهاداتهم في هذا المجال.

وبعد هذا البيان والتوضيح يظهر للعاقل من الذي يتبع المغالطات....

- والحقيقة أن الكلام الذي قاله ابن تيمية في كتبه مما يدلُّ على هذا القول والاعتقاد كثير جداً، وعلماء التيميين يسلمون بذلك، ويعرفون تماما أن ابن تيمية لا ينفي الجسمية عن الله تعالى، بل يثبتها له بالمعنى الاصطلاحي الذي ذكرناه سابقا.

وأما عوامُّهم والمُغْـتَّـرون بهم، فهؤلاء –أكثرهم- في أول أمرهم يكونون منزهين لله تعالى عن الجسمية، وينزهون الله تعالى عن الأعضاء والتركيب...الخ، ولكنهم عندما يغرقون في التعصب لهذا الرجل، ويفهمون قوله تماما، يصبحون في شك وريب، وخلخلة هائلة، فإنهم إمَّا أنْ يصرِّحوا باعتقاد ابن تيمية بهذا الرأي الباطل ويتابعونه على ذلك، فيقعون في الهاوية، أو يُخْفونَ اعتقادَه بذلك، ويحاولون تأويل ما صدر عنه من كلام دالٍّ على ذلك، ولكنهم لا يستطيعون إلى ذلك سبيلاً، فيلجئون إلى المغالطات والافتراءات والاتهامات الباطلة يصبونها في حقد عظيمٍ على المخالفين لهذا الرجل.

- والاحتمال الأخير أن يصرحوا بمخالفته في هذا الاعتقاد، ويعلنوا عن رأيهم هذا، وقد قام بعض الوهابية التيمية –السابقون- فوقفوا هذا الموقف، وكانوا شجعاناً، لأنهم عرفوا أنهم سيحاسبون أمام الله تعالى لا أمام ابن تيمية، فأعلنوا مخالفتهم لابن تيمية في اعتقاده، وصرحوا بأنَّ كلام ابن تيمية لا يوافق كلام السلف، ولا هو موافق للأدلة القرآنية، ولا يملك دليلا واحدا من الحديث الشريف على ما يقول.

ونحن فيما كتبناه هنا، لم نُرِد إلا بيانَ ما عرفناه، وإقامة الحُجَّةِ على مَنْ خالَفَنا فيما ذهبْنا إليه، لا نريد مما نقول نفعاً دنيوياً ولا مصلحة فانية، ولا نبغي مما نعمله رئاسة ولا زعامة....

ونحن نعلم أن بعض عوام السلفية والتيمية الأشاعرة وغيرهم، قد ينخدعون بتخييلات التيمية والوهابية، ونأمل أن يكون ما كتبناه دافعا لهم لإعادة النظر والتثبت مما يقرؤون.

وندعو الله تعالى أن يوفق جميع المسلمين ويهدي من يريد إلى الحق

كتبه الفقير إلى الله تعالى

سعيد فودة